

التقرير الصحفي اليومي



الاعتماد البريطاني ASIC
لقسم اللغة الإنجليزية



الاعتماد البريطاني ASIC
للجامعة وتخصصاتها.



الاعتماد البريطاني ASIC
لكلية العلوم الإدارية
والمالية.



جائزة الحسن للتميز
العلمي.



الاعتماد الأمريكي
لتخصصات علم الحاسوب
وأمن المعلومات.



شهادة الأيزو 9001:2015



الاعتماد البريطاني
لقسم هندسة
البرمجيات.



شهادة ضمان الجودة من هيئة
اعتماد مؤسسات التعليم العالي
الأردنية.



شهادة ضمان الجودة من هيئة
اعتماد مؤسسات التعليم
العالي الأردنية لكليات الصيدلة
والعلوم الطبية و الإعلام
والعمارة والتصميم.



الاعتماد البريطاني ACPE
لتخصص الصيدلة.



الاعتماد الألماني الأوروبي
لقسم الكيمياء.



الاعتماد الكندي لتخصص
التسويق.



الاعتماد البريطاني لقسم
ذكاء الأعمال وتحليل
البيانات.

الصفحة الصحيفة

الخبر

موقع خبرني	جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي لمناقشة تطور قواعد القانون الدولي الخاص	1.
موقع وطننا	جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي	2.
موقع عمان جو	جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي	3.
موقع جو24	جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي	4.
موقع الوقائع	جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي	5.
موقع صراحة	جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي	6.
موقع صوت عمان	جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي	7.
موقع عمون	جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي	8.
موقع كرم	جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي	9.
موقع أخبار البلد	جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي	10.
موقع سرايا	جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي	11.
موقع المرفأ	جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي	12.
الدستور	6 هيئة الخدمة والإدارة العامة: انتهاء تعيين المخزون من طلبات التعيين كاملا خلال 3 أعوام	13.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

المنسق الإعلامي

رائد أبو يعقوب



التاريخ: 08-12-2024 الوقت: PM 01:48

جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي لمناقشة تطور قواعد القانون الدولي الخاص



خبرني - استضافت كلية الحقوق في جامعة البترا محاضرة للمستشار الثقافي لجمهورية العراق في المملكة الأردنية الهاشمية الأستاذ الدكتور خير الدين الأمين، بعنوان: "تطور عنصر الفرض والقانون في قواعد القانون الدولي الخاص" على مسرح الأنباط في كلية الإعلام، حضرها رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، وعدد من العمداء، ومديري الدوائر الإدارية، وطلبة الجامعة.

ركزت المحاضرة على التغيرات التي شهدها القانون الدولي الخاص منذ نشأته، وأهمية دوره في مواجهة تحديات النزاعات العابرة للحدود الوطنية.

وأشار الدكتور الأمين إلى أن عنصر "الفرض" يشير إلى ضرورة تحديد القوانين الواجب تطبيقها عند وجود نزاعات ذات طابع دولي، موضحاً أنه في سياق القانون الدولي الخاص، يُعتبر "الفرض" ضرورة أساسية لتحديد الإطار القانوني الذي سيُطبق على النزاع الدولي، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها القوانين الوطنية مع قوانين أنظمة قانونية أخرى.

وأوضح الأمين أن الحاجة إلى قواعد القانون الدولي الخاص تُظهر بوضوح وجود نزاع بين أطراف ينتمون إلى دول مختلفة؛ إذ تسعى قواعد القانون الدولي الخاص إلى إيجاد قاعدة قانونية "تفرض" سلطتها على النزاع لضمان حل عادل ومنصف، ويتجلى هذا الفرض من خلال "قواعد الإسناد"، التي تُستخدم لتحديد القانون الأنسب لتسوية النزاع، بناءً على معايير موضوعية مثل مكان إبرام العقد، ومكان تنفيذ الالتزامات، وجنسية الأطراف.

ويهدف هذا النهج إلى تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية المختلفة، مع مراعاة سيادة الدول ومصالح الأطراف. ومن ثم، فإن الفرض القانوني في هذا السياق لا يقتصر فقط على اختيار القانون، بل يمتد إلى ضمان وجود إطار قانوني واضح وفعال يمكن الاعتماد عليه لحل النزاعات ذات الطابع الدولي بطريقة عادلة.

وأشار الأمين إلى أن القانون الدولي الخاص برز كأداة أساسية لمعالجة النزاعات ذات الطابع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حين أصبحت الحاجة ملحة لتنظيم التفاعلات بين الدول والأفراد من جنسيات مختلفة. ولفت النظر إلى دور "قواعد الإسناد" في تحديد القانون الواجب تطبيقه عند وجود نزاع، مستعرضاً "ضابط الإسناد" كعنصر أساسي في هذه العملية. وأوضح أن هذه الضوابط تنظّم تطبيق القانون المناسب بناءً على طبيعة النزاع والأطراف المعنية، وهو ما يساهم في تحقيق الانسجام القانوني على مستوى دولي.

تطرق الدكتور الأمين إلى فلسفة القانون الدولي الخاص مقارنة بالقانون المدني، مؤكداً أن الأول يركز على تقريب المواقف بين الأنظمة القانونية المختلفة، خاصة في القضايا ذات الطابع الدولي، بينما يهتم القانون المدني بتنظيم العلاقات داخل الدولة الواحدة. وأشار الأمين إلى أن فلسفة القانون الدولي الخاص تسعى إلى التقريب بين الثقافات القانونية، بما يعكس التنوع الثقافي العالمي.

وشدد المحاضر على أهمية القانون الدولي الخاص في حماية حقوق الأطراف المتنازعة وتعزيز العدالة، في ظل العولمة والتغيرات الجيوسياسية المعاصرة، وأكد أن هذا القانون يلعب دوراً محورياً في تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية والدولية، ويساهم في استقرار العلاقات بين الدول والأفراد.

واختتم الأمين محاضرته بدعوة الجامعات والمؤسسات القانونية إلى تعزيز البحث العلمي في هذا المجال، مشيراً إلى ضرورة دعم الحكومات لتطوير التشريعات التي تراعي التعقيدات الجديدة في العلاقات الدولية.

وتأتي هذه المحاضرة ضمن جهود جامعة البترا في تعزيز وعي طلبتها بالقضايا القانونية الدولية الراهنة، ودعم الفهم المتخصص في مجال القانون الدولي الخاص.

وكان الدكتور علي الدباس عميد كلية الحقوق قد رحب في بداية اللقاء بالمحاضر وبين أنه الأكاديمي والأستاذ البارز في الجامعات العراقية، والمختص بالقانون الدولي الخاص، وخريج أرقى الجامعات العالمية، الذي يقوم في الوقت الحالي بمهام جسام تتمثل برعاية الطلبة العراقيين في مختلف مراحلهم الدراسية الجامعية، إلا أن هذا الدور المهم الذي يقوم به لم يمنعه من مواصلة جهوده في تزويد الطلبة من أبناء كليات الحقوق بأحدث المعارف القانونية في مجال تخصصه الدقيق، وخص طلبة الحقوق في جامعة البترا بهذا الجهد المميز. وأضاف بأن موضوع المحاضرة تم اختياره بعناية فائقة ويهدف تنمية قدرات الطلبة على التحليل العميق للمسائل القانونية، وبما يرقى بفكرهم القانوني إلى أسنى درجاته. وأكد أن كلية الحقوق في جامعة البترا وبرعاية دائمة من رئاسة الجامعة الموقرة- تسعى إلى الارتقاء بالمستوى التعليمي لطلبة الكلية ليس من خلال القاعات الصفية فقط وإنما من خلال النشاطات اللامنهجية، وفي مقدمتها استضافة ذوي الخبرة والعلم في المجالات القانونية المختلفة سواء أكانوا من أبناء الوطن أم إخواننا في الدول العربية الشقيقة.

وفي نهاية المحاضرة دار نقاش موسع بين المحاضر والحضور من الأساتذة والطلبة بخصوص موضوع المحاضرة.

1



الرئيسية > كليات

جامعة البترا تستضيف المندوب الثقافي العراقي لمناقشة تطور قواعد القانون الدولي الخاص

5 ديسمبر 2024



وطناً اليوم استضافت كلية الحقوق في جامعة البترا محاضرة للمندوب الثقافي العراقي لجمهورية العراق في المملكة الأردنية الهاشمية الأستاذ الدكتور خير الدين أمين، بعنوان: "تطور عنصر العرض والقانون في قواعد القانون الدولي الخاص" على مسرح الألبان في كلية الحقوق، حضرها رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، وعدد من عمداء ومديري الكليات الإدارية، وطلبة الجامعة.

ركزت المحاضرة على الفقرات التي شهدها القانون الدولي الخاص منذ نشأته وأهميته دوره في مواجهة تحديات النزاعات العابرة للحدود الوطنية.

وأشار الدكتور الأمين إلى أن عنصر "العرض" يشير إلى ضرورة تحديد القوانين الواجب تطبيقها عند وجود نزاعات ذات طابع دولي، موضحاً أنه في سياق القانون الدولي الخاص، يُعتبر "العرض" ضرورة أساسية لتحديد الإطار القانوني الذي سيطبق على النزاع الدولي، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها القوانين الوطنية مع قوانين أنظمة قانونية أخرى.

وأوضح الأمين أن الحاجة إلى قواعد القانون الدولي الخاص تكبر يوماً بعد يوم وزاد بين أطراف يتعاملون في دول مختلفة؛ إذ تضمن قواعد القانون الدولي الخاص التي إيجاد قاعدة قانونية "للعرض" سيطرتها على النزاع لضمان حل عادل ومنصف، ويحلل هذا العرض من خلال "قواعد الإسناد" التي تُستخدم لتحديد القانون المناسب لتسوية النزاع، بناءً على معايير موضوعية مثل مكان إبرام العقد، ومكان تنفيذ الالتزامات وحسب الأثر.

ويهدف هذا النهج إلى تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية المختلفة، مع مراعاة سيادة الدول ومصالح الأطراف، ومن ثَمَّ فإنّ العرض القانوني في هذا السياق لا يقتصر فقط على اختيار القانون بل يمتد إلى ضمان وجود إطار قانوني واضح ومفهوم يمكن الاعتماد عليه لحل النزاعات ذات الطابع الدولي بطريقة عادلة. وأشار الأمين إلى أن القانون الدولي الخاص يزد كفاءة أساسية لمعالجة النزاعات ذات الطابع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حين أصبحت الحاجة ملحة لتنظيم العلاقات بين الدول والأفراد من جنسيات مختلفة، وفتح الباب إلى دور "قواعد الإسناد" في تحديد القانون الواجب تطبيقه عند وجود نزاع، مستعرضاً "أبحاث الإسناد" كعنصر أساسي في هذه العملية، وأوضح أن هذه التوجيهات تُنمّق تطبيق القانون المناسب بناءً على طبيعة النزاع والأطراف المعنية، وهو ما يساهم في تحقيق الاستقرار القانوني على مستوى دولي.

تعرق الدكتور الأمين إلى فلسفة القانون الدولي الخاص مقارنة بالقانون المدني، مؤكداً أن الأول يركز على تعريب المواقف بين الأنظمة القانونية المختلفة، خاصة في القضايا ذات الطابع الدولي، بينما يهتم القانون المدني بتنظيم العلاقات داخل الدولة الواحدة، وأشار الأمين إلى أن فلسفة القانون الدولي الخاص تسمى إلى التعريب بين الثقافات القانونية، بما يعكس التنوع الثقافي العالمي.

وشدّد المحاضر على أهمية القانون الدولي الخاص في حماية حقوق الأطراف المتنازعة وتعزيز العدالة، في ظل العولمة والتغيرات الجيوسياسية المتسارعة، وأكد أن هذا القانون يلعب دوراً محورياً في تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية والدولية، ويساهم في استقرار العلاقات بين الدول والأفراد.

وأختم الأمين محاضرته بحماسة الجهات والمؤسسات القانونية إلى تعزيز البحث العلمي في هذا المجال، مشيراً إلى ضرورة دعم الحكومات لتطوير التشريعات التي تركز على التعديلات الجديدة في العلاقات الدولية، وتكثيف هذه المحاضرة ضمن جهود جامعة البترا في تعزيز وعي طلبةها بالقضايا القانونية الدولية الراهنة، ودعم الفهم المتخصص في مجال القانون الدولي الخاص.

وكان الدكتور علي النجاس عميد كلية الحقوق قد رحب في بداية اللقاء بالمحاضر وبيّن أنه الأكاديمي والأستاذ البارز في الجامعات العراقية، والمختص بالقانون الدولي الخاص، وخريج إحدى الجامعات العالمية، الذي يقوم في الوقت الحالي بمهام جسام تتعلق برعاية الطلبة العراقيين في مختلف مراحلهم الدراسية الجامعية، إلا أن هذا الدور المهم الذي يقوم به لم ينعّم من مواصلة جهوده في تزويد الطلبة من البترا بخدمات حقوق المعارف القانونية في مجال تخصصه الدقيق، وخص طلبة الحقوق في جامعة البترا بهذا الجهد المتميز. وأضاف بأن موضوع المحاضرة لم اختياره بعناية فائقة ويهدف تنمية قدرات الطلبة على التحليل العميق للمسائل القانونية، وما يرمي بمخرجه القانوني إلى أسنى درجاته، وأكد أن كلية الحقوق في جامعة البترا، وبرعاية دالة من رئاسة الجامعة المعفورة، تسعى إلى الارتقاء بالمستوى التعليمي لطلبة الكلية ليس من خلال الفعاليات المنفردة فقط وإنما من خلال النشاطات التنهئية، وهي مدهنها استضافة ذوي الخبرة والعلم في المجالات القانونية المختلفة سواء أكانوا من أبناء الوطن أم إخواننا في الدول العربية الشقيقة.

وهي نهاية المحاضرة دار نقاش ممتع بين المحاضر والجمهور من الأسئلة والطلبة بخصوص موضوع المحاضرة



طلاب واجامعات - PM 01:49 08 12 2024

عمان جو - استضافت كلية الحقوق في جامعة البترا محاضرة الفسطناتر التثاقفي لجمهورية العراق في الممكة الأردنية الهاشمية الأستاذ الدكتور خير الدين الأمين، بعنوان: "تطور عنصر الفرض والقانون في قواعد القانون الدولي الخاص". على مسرح الأناط في كلية الإعلام. حضرها رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، وعدد من الصدااء، ومديري الدوائر الإدارية، وطلبة الجامعة.

ركزت المحاضرة على التغيرات التي شهدها القانون الدولي الخاص منذ نشأته، وأهمية دوره في مواجهة تحديات التزامات العالمة لتحدود الوطني.

وأشار الدكتور الأمين إلى أن عنصر "الفرض" يشير إلى ضرورة تحديد القوانين الواجب تطبيقها عند وجود التزامات ذات طابع دولي، موضحاً أنه في سياق القانون الدولي الخاص، يعتبر "الفرض" ضرورة أساسية لتحديد الإطار القانوني الذي سيشكل على النزاع الدولي، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها القوانين الوطنية مع قوانين أنظمة قانونية أخرى.

وأوضح الأمين أن الحاجة إلى قواعد القانون الدولي الخاص تكفي بوضوح عند وجود نزاع بين أطراف ينتمون إلى دول مختلفة، إذ تسعى قواعد القانون الدولي الخاص إلى إيجاد قاعدة قانونية "تفرض" سلطتها على النزاع لضمان حل عادل ومنصف، ويتجلى هذا الفرض من خلال "قواعد الإسناد" التي تُستخدم لتحديد القانون الأنسب لتسمية النزاع، بناءً على معايير موضوعية مثل مكان إبرام العقد، ومكان تنفيذ الالتزامات، وجنسية الأطراف.

ويهدف هذا النهج إلى تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية المختلفة، مع مراعاة سيادة الدول ومصالح الأطراف، ومن ثَمَّ، فإن الفرض القانوني في هذا السياق لا يقتصر فقط على اختيار القانون، بل يمتد إلى ضمان وجود إطار قانوني واضح وفعال يمكن الاعتماد عليه لحل النزاعات ذات الطابع الدولي بطريقة عادلة.

وأشار الأمين إلى أن القانون الدولي الخاص يزد كفاءة أساسية لمعالجة النزاعات ذات الطابع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حين أصبحت الحاجة ملحة لتنظيم النزاعات بين الدول والأفراد من جنسيات مختلفة، وفلت النظر إلى دور "قواعد الإسناد" في تحديد القانون الواجب تطبيقه عند وجود نزاع، مستعملين "مبدأ الإسناد" كعناصر أساسي في هذه العملية، وأوضح أن هذه المبادئ تكتم تطبيق القانون المناسب بناءً على طبيعة النزاع والأطراف المعنية، وهو ما يسهم في تحقيق الانسجام القانوني على مستوى دولي.

تعلق الدكتور الأمين إلى فلسفة القانون الدولي الخاص مقارنة بالقانون المدني، مؤكداً أن الأول يركز على تقوية المواقف بين الأنظمة القانونية المختلفة، عابراً في القضايا ذات الطابع الدولي، بينما يهتم القانون المدني بتنظيم العلاقات داخل الدولة الواحدة، وأشار الأمين إلى أن فلسفة القانون الدولي الخاص تنسج إلى التقريب بين الثقافات القانونية، بما يعكس التنوع الثقافي المعاصر.

وشدد المحاضر على أهمية القانون الدولي الخاص في حماية حقوق الأطراف المتنازعة وتعزيز العدالة، في ظل العولمة والتغيرات الجيوسياسية المعاصرة، وأكد أن هذا القانون يلعب دوراً محورياً في تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية والدولية، ويسهم في استقرار العلاقات بين الدول والأفراد.

واختتم الأمين محاضرته بدموع الجامعات والمؤسسات القانونية إلى تعزيز البحث العلمي في هذا المجال، مشيراً إلى ضرورة دعم الحكومات لتطوير التشريعات التي تترامي التغيرات الجديدة في العلاقات الدولية.

وألقى هذه المحاضرة ضمن جهود جامعة البترا في تعزيز وتوسيع طليعتها بالقضايا القانونية الدولية الراهنة، ودعم الفهم التخصصي في مجال القانون الدولي الخاص.

وكان الدكتور على الواس عميد كلية الحقوق قد رحب في بداية اللقاء بالمحاضر وبين أنه الأكاديمي والأستاذ البرز في الجامعات العراقية، والمختص بالقانون الدولي الخاص، وعرض أرفى المعلومات العلمية، التي يقوم في الوقت الحالي بمهام جسام تمثل رعاية الطلبة العراقيين في مختلف مراحلهم الدراسية الجامعية، إلا أن هذا الدور المهم الذي يقوم به لم يمنعه من مواصلة جهوده في تزويد الطلبة من أبناء كليات الحقوق بأحدث المعارف القانونية في مجال تخصصه الأصيل، وتوسيع دائرة اهتمامه بقضايا حقوق الإنسان، والاهتمام بأهم موضوع المحاضرة، وتم اختياره بصحة فائقة بهدف تنمية قدرات الطلبة على التحليل الصحيح للمسائل القانونية، وما يترقى بتفكيرهم القانوني إلى أسس درجته، وأكد أن كلية الحقوق في جامعة البترا جديرة بالاعتماد على ريادة الجامعة الواعدة، لتعزز إلى الارتقاء بمستوى التعليم، لطلبة التلية ليس من خلال التامات الصافية فقط وإنما من خلال النشاطات الامهجية، وفي مقدمتها استضافة ذوي الخبرة والمطر في المجالات القانونية المختلفة سواء كانوا من أبناء الوطن أم إخواننا في الدول العربية الشقيقة.

وفي نهاية المحاضرة دار نقاش مومع بين المحاضر والحضور من الأستاذة والعلمية بخصوص موضوع المحاضرة.



3

جامعة البتراء تستضيف المستشار الثقافي العراقي لمناقشة تطور قواعد القانون الدولي الخاص

2024-03-11 10:21:11



24 و

استضافت كلية الحقوق في جامعة البتراء محاضرة للمستشار الثقافي لجمهورية العراق في المملكة الأردنية الهاشمية الأستاذ الدكتور خير الدين الفوري، بعنوان: "تطور عنصر الضمان والقانون في قواعد القانون الدولي الخاص" على مسرح الأناضول في كلية الحقوق، حضرها رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الجبار، وعدد من عمداء الكليات، وعضو الهيئة التدريسية والهيئة المعاونة.

ركزت المحاضرة على التغيرات التي شهدها القانون الدولي الخاص منذ نشأته، وأهمية دوره في مواجهة تحديات النزاعات العابرة للحدود الوطنية.

وأشار الدكتور الأمين إلى أن عنصر "الفرس" يشير إلى ضرورة تحديد القانون الواجب تطبيقها عند وجود نزاعات ذات طابع دولي، موضحاً أنه في سياق القانون الدولي الخاص يعتبر "الفرس" مسألة أساسية لتجنب الأضرار القانونية التي ستترتب على استنباط كل من القانون، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها القوانين الوطنية مع قوانين أنظمة قانونية أخرى.

وأوضح الأمين أن النجاة إلى قواعد القانون الدولي الخاص تأخرت بوضوح عند وجود نزاع بين أطراف ينتمون إلى دول مختلفة، إذ تسعى قواعد القانون الدولي الخاص إلى إيجاد قاعدة قانونية "عربية" مستخلصة من النزاع لضمان بقاء كل من الخصم والنازح، حيث أن القانون "قواعد إيسنار"، التي تستخدم لتحديد القانون الأنسب لتسوية النزاع، بناءً على معايير موضوعية مثل مكان إبرام العقد، ومكان تنفيذ الالتزامات، وتسمية الأطراف.

ويهدف هذا النهج إلى تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية المختلفة، مع مراعاة سيادة الدول ومصالح الأطراف، ومن ثَمَّ، فإن الفرض القانوني في هذا السياق لا يقتصر فقط على اختيار القانون، بل يمتد إلى ضمان إطار قانوني واضح وعمل يمكن الاعتماد عليه لحل النزاعات ذات الطابع الدولي بطريقة عادلة.

وأشار الأمين إلى أن القانون الدولي الخاص يوز كإداة أساسية لمعالجة النزاعات ذات الطابع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حين أصبحت الحاجة ملحة لتنظيم التفاعلات بين الدول والأفراد من جنسيات مختلفة، وأضحت التطور إلى دور "قواعد إيسنار" في تحديد القانون الواجب تطبيقه عند وجود نزاع، مستشهداً "بمبدأ إيسنار" كعنصر أساسي في هذه العملية، وأوضح أن هذه العملية تخضع لنظم تطبيق القانون المناسب بناءً على طبيعة النزاع والأطراف المعنية، وهو ما يسهم في تحقيق الانسجام القانوني على مستوى دولي.

تطرق الدكتور الأمين إلى فلسفة القانون الدولي الخاص معاً، إذ يهدف إلى تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية، مؤكداً أن الأول يركز على تلبية المصالح بين الأنظمة القانونية المختلفة، خاصة في القضايا ذات الطابع الدولي، بينما يهتم القانون المدني بتطبيق العلاقات داخل الدولة الواحدة، وأشار الأمين إلى أن فلسفة القانون الدولي الخاص تسعى إلى التوفيق بين الثقافات القانونية، بما يعكس التنوع الثقافي العالمي.

وشدد المحاضر على أهمية القانون الدولي الخاص في حماية حقوق الأطراف المتنازعة وتعزيز العدالة، في ظل العولمة والتغيرات التكنولوجية المعاصرة، وأكد أن هذا القانون يهدف أولاً وقبل كل شيء إلى تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية والدولية، ويسهم في استقرار العلاقات بين الدول والأفراد.

وختتم الأمين محاضرته بدعوة الجامعات والمؤسسات القانونية إلى تعزيز البحث العلمي في هذا المجال، مشيراً إلى ضرورة دعم الحكومات لتطوير التشريعات التي تراعي التعديلات الجديدة في العلاقات الدولية.

والتى هذه المحاضرة ضمن جهود جامعة البتراء في تعزيز وعي طلابها بالمشاكل القانونية الدولية الراهنة، ودعم الفهم المتخصص في مجال القانون الدولي الخاص.

وكان الدكتور علي العباس عميد كلية الحقوق قد رحب في بداية اللقاء بالمحاضر وبيّن أنه للاكاديمية والأستاذ الفاضل في الجامعات العراقية، والمختص بالقانون الدولي الخاص، ونزير أرفي بأبحاثه العلمية، الذي يقوم في الوقت الحالي بمهام جسام تتعلق برعاية الطلبة العراقيين في مختلف دولهم الدراسية الضخمة، إذ إن هذا الدور الهام الذي يقوم به لم يمتعه من حواصله هووية في توريده الطلبة من أيدٍ كالتحقيق والبحث العلمي القانوني، في مجال التخصص القانوني، ونحن فخرنا القانون في جامعة البتراء بهذا الجهد العسبر، وأضاف بأن موضوع المحاضرة لم يندرج ضمنها أهدافه، وذلك لكونها تخدم الطلبة على التخليق، والتفكير، والتعلم القانوني، وبما يفي بمتطلبات القانون في أسس، ودراسته، وأكد أن كلية الحقوق في جامعة البتراء، وبرعاية جامعة البتراء، تسعى إلى الارتقاء بالخدمات القانونية، لتلبية احتياجاته ليس من خلال الفعاليات العلمية فقط وإنما من خلال النشاطات الاجتماعية، وهي ضمنها استضافة ذوي الخبرة والعلم في المجالات القانونية المختلفة، سواء أكانوا من أبناء الوطن أم أجنبية في المجال العربية المتخصصة.

كلمات دلالية :

جامعة البتراء المستشار الثقافي العراقي القانون الدولي



العدد 24 على

4

جامعة البتراء تستضيف المستشار الثقافي العراقي لمناقشة تطور قواعد القانون الدولي الخاص

01:52 | 2024-12-06
تم تحديث الملف: 01:52 | 2024-12-06



الوقائع الإخبارية - استضافت كلية الحقوق في جامعة البتراء محاضرة للمستشار الثقافي لجمهورية العراق في المملكة الأردنية الهاشمية الأستاذ الدكتور خير الدين الحجير، بعنوان: "تطور عنصر الفرض والقانون في قواعد القانون الدولي الخاص"، على مسرح الأناط في كلية الإعلام، حضرها رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، وعدد من العمداء، ومديري الأقسام الإدارية، وطلبة الجامعة.

ركزت المحاضرة على التغيرات التي شهدها القانون الدولي الخاص منذ نشأته، وأهمية دوره في مواجهة تحديات النزعات العابرة للحدود الوطنية.

وأشار الدكتور الأمين إلى أن عنصر "الفرض" يشير إلى ضرورة تحديد القوانين الواجب تطبيقها عند وجود نزاعات دول طابع دولي، مؤكداً أنه في سياق قواعد القانون الدولي الخاص، يعتبر "الفرض" ضرورة أساسية لتحديد الإطار القانوني الذي ينطبق على النزاع الدولي، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها القوانين الوطنية مع قوانين أنظمة قانونية أخرى.

وأوضح الأمين أن النتيجة إلى قواعد القانون الدولي الخاص تظهر بوضوح عند وجود نزاع بين أطراف ينتمون إلى دول مختلفة؛ إذ تسعى قواعد القانون الدولي الخاص إلى إيجاد قاعدة قانونية "فرضية" سيطرتها على النزاع لضمان حل عادل ومنصف، ويتجلى هذا الفرض من خلال "قواعد الإسناد"، التي تستخدم لتحديد القانون الأنسب لتسوية النزاع، بناءً على معايير موضوعية مثل مكان إبرام العقد، ومكان تنفيذ الالتزامات، وجنسية الأطراف.

ويهدف هذا النهج إلى تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية المختلفة، مع مراعاة سيادة الدول ومصالح الأطراف. ومن ثَم، فإن الفرض القانوني في هذا السياق لا يقتصر فقط على اختيار القانون، بل يمتد إلى ضمان وجود إطار قانوني واضح وفعال يمكن الاعتماد عليه لحل النزاعات ذات الطابع الدولي بطريقة عادلة.

وأشار الأمين إلى أن القانون الدولي الخاص يزر كأداة أساسية لمعالجة النزاعات ذات الطابع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حين أصبحت الحاجة ملحة لتنظيم التفاعلات بين الدول والأفراد من جنسيات مختلفة، ولتوفير الإطار إلى دور "قواعد الإسناد" في تحديد القانون الواجب تطبيقه عند وجود نزاع، مستعرضاً "مبادئ الإسناد" كعنصر أساسي في هذه العملية. وأوضح أن هذه الضوابط تنظم تطبيق القانون المناسب بناءً على طبيعة النزاع والأطراف المعنية، وهو ما يساهم في تحقيق الانسجام القانوني على مستوى دولي.

تطبق الدكتور الأمين إلى فلسفة القانون الدولي الخاص مقارنة بالقانون المدني، مؤكداً أن الأول يركز على تقريب المواقف بين الأنظمة القانونية المختلفة، خاصة في القضايا ذات الطابع الدولي، بينما يهتم القانون المدني بتنظيم العلاقات داخل الدولة الواحدة. وأشار الأمين إلى أن فلسفة القانون الدولي الخاص تسعى إلى التقريب بين الثقافات القانونية، بما يعكس التنوع الثقافي العالمي.

وشدد المحاضر على أهمية القانون الدولي الخاص في حماية حقوق الأطراف المتنازعة وتعزيز العدالة، في ظل العولمة والتغيرات الجيوسياسية المعاصرة. وأكد أن هذا القانون يلعب دوراً محورياً في تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية والدولية، ويساهم في استقرار العلاقات بين الدول والأفراد.

واتختم الأمين محاضرته بدعوة الجامعات والمؤسسات القانونية إلى تعزيز البحث العلمي في هذا المجال، مشيراً إلى ضرورة دعم الحكومات لتطوير التشريعات التي تراعي التطورات الجديدة في العلاقات الدولية.

والتى هذه المحاضرة ضمن جهود جامعة البتراء في تعزيز وعي طلبةها بالقضايا القانونية الدولية الراهنة، ودعم الفهم المتخصص في مجال القانون الدولي الخاص.

وكان الدكتور علي العباس عميد كلية الحقوق قد رحب في بداية اللقاء بالمحاضر وبين أنه الأكاديمي والأستاذ البارز في الجامعات العراقية، والمختص بالقانون الدولي الخاص، وذريع أرقى الجامعات العالمية، الذي يقوم في الوقت الحالي بمهام جسام تتمثل برعاية الطلبة العراقيين في مختلف مراحلهم الدراسية الجامعية. إذ أن هذا الدور الهام الذي يقوم به لم يمنعه من مواصلة جهوده في تزويد الطلبة من أبناء كليات الحقوق بأحدث المعارف القانونية في مجال تخصصه الفكري، وحرس خلية الحقوق في جامعة البتراء بهذا الجهد المحموز. وأضاف بأن موسوم المحاضرة لم اختياره بعناية فائقة ويهدف تنمية قدرات الطلبة على التحليل العميق للمسائل القانونية، وما يرقى بفكرهم القانوني إلى أسنى درجاته. وأكد أن كلية الحقوق في جامعة البتراء وبرعاية دالة من رئاسة الجامعة الموقرة تسعى إلى الارتقاء بالمسؤول التعليمي لطلبة الكلية ليس من خلال الفعاليات الصفية فقط وإنما من خلال النشاطات التثقيفية، وفي مقدمتها استضافة ذوي الخبرة والعلم في المجالات القانونية المختلفة سواء أخصوا من أبناء الوطن أم إجتوتنا في الدول العربية الشقيقة.

وفي نهاية المحاضرة دار نقاش موسع بين المحاضر والحضور من الأساتذة والطلبة بخصوص موضوع المحاضرة.



تابعوا الموقع على



5



صراحة نور - استضافت كلية الحقوق في جامعة البترا محاضرة المستشار اللبناني الجمهوري العراقي في المملكة الأردنية الهاشمية المستشار الدكتور خير الدين أمين بعنوان "تطور عنصر العرض والقبول في فواعد القانون الدولي الخاص" على مسرح الألبان في كلية القانون بحضرته رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرزاق وعدد من عمداء وعمري الدواير الإدارية وكلية الجامعة.

ركزت المحاضرة على التفريات التي شهدها القانون الدولي الخاص منذ نشأته وأهميته دورية في مواجهة تحديات التغيرات العارية للحدود الوطنية.

وأشار الدكتور الأمين إلى أن عنصر "العرض" يخبر إلى ضرورة تحديد الفواعل الواسع تطبيقها عند وجود نزاعات ذات طابع دولي موضحاً أنه في سياق القانون الدولي الخاص تعتبر "العرض" ضرورة أساسية لتعدد الأطراف القانوني الذي يستلحق على النزاع الدولي خاصة في الحالات التي تتداخل فيها الفواعل الوطنية مع فواعل أنظمة قانونية أخرى. وأوضح الأمين أن أهمية إلى فواعل القانون الدولي الخاص تكافح بوضوح عند وجود نزاع بين أطراف يتبعون إلى دول مختلفة؛ إذ تسعى فواعل القانون الدولي الخاص إلى إيجاد قاعدة قانونية "تفرص" سلطتها على النزاع لضمان حل عادل ومنصف. وتناول هذا العرض من خلال "فواعل الأستاذ" التي تستخدم لتحديد القانون الأساس لتسوية النزاع بناء على معايير موضوعية مثل مكان إبرام العقد، ومكان تنفيذ الالتزامات، ومكان الأثر.

ويهدف هذا النهج إلى تحقيق التوازن بين الفواعل الوطنية المختلفة مع مراعاة سيادة الدول ومصالح الأطراف. ويركز على العرض القانوني في هذا السياق لا يقتصر فقط على اختيار القانون بل يمتد إلى ضمان وجود إطار قانوني واضح وقابل يمكن الاعتماد عليه لحل النزاعات ذات الطابع الدولي بطريقة عادلة.

وأشار الأمين إلى أن القانون الدولي الخاص يوز كأداة أساسية لمعالجة النزاعات ذات الطابع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. من أوجه الأهمية تلبية لتدوير العلاقات من الدول والأفراد من حيثيات مختلفة وأدت الأثر إلى دور "فواعل الأستاذ" في تحديد القانون الواسع تطبقه عند وجود نزاع مستخدماً "قاعدة الأستاذ" كحجر أساس في هذه العملية وأوضح أن هذه الشبهات تكافح تطبيق القانون المناسب بناء على طبيعة النزاع والأطراف المعنية وهو ما يسهم في تحقيق التماسك القانوني على مستوى دولي.

تطرق الدكتور الأمين إلى فلسفة القانون الدولي الخاص مقارنة بالقانون المدني، مؤكداً أن الأول يركز على تقريب الفواعل من أنظمة القانونية المختلفة خاصة في القضايا ذات الطابع الدولي. بينما يهتم القانون المدني بتطبيق القواعد داخل الدولة الواحدة. وأشار الأمين إلى أن فلسفة القانون الدولي الخاص تسعى إلى التقريب بين الثقافات القانونية، بما يعكس التنوع الثقافي العالمي.

وتشدد المحاضر على أهمية القانون الدولي الخاص في حماية حقوق الأطراف المتنازعة وتعزيز العدالة. في ظل العولمة والتغيرات الموسمية المعاصرة. وأكد أن هذا القانون يلعب دوراً محورياً في تحقيق التوازن بين الفواعل الوطنية والدولية، ويحتمل في استقرار العلاقات بين الدول والأفراد.

وأشار الأمين محاضريه دعوى الجامعات والهيئات القانونية إلى تعزيز البحث العلمي في هذا المجال. مشيراً إلى ضرورة دعم الحكومات لتطوير التشريعات التي تراعي التغييرات الجديدة في العلاقات الدولية.

وأخيراً هذه المحاضرة ضمن جهود جامعة البترا في تعزيز وعي طلابها بالفضائل القانونية الدولية الراهنة، ودعم الفهم التخصصي في مجال القانون الدولي الخاص.

وكان الدكتور علي النابلسي مدير كلية الحقوق قد رحب في بداية اللقاء بالمحاضر وبين أنه لا أكاديمي والأستاذ الكبار في الجامعات الأردنية والمتمتعين بالقانون الدولي الخاص. ورحب أيضاً بالجامعات العالمية التي تقوم في الوقت الحالي بمهام ممتازة لتمثل برباطة العالمين في مختلف مجالات الدراسة الجامعية إلا أن هذا الدور المهم الذي يقوم به لم يمتعه من مواصلة جهوده في تزويد الطلبة من أبنائه كليات الحقوق بأحدث المعارف القانونية في مجال تخصصه الدقيق. وحسن طلبة الحقوق في جامعة البترا بهذا النهج المتميز وأضاف بأن موضوع المحاضرة لم اختياره بعناية فائقة ويهدف تنمية قدرات الطلبة على التحليل العميق لمسائل القانون، وبما يرفق بخبرهم القانوني إلى أسس درجاته. وأكد أن كلية الحقوق في جامعة البترا وبرباطة تالفة من رئاسة الجامعة المؤثرة. تسعى إلى الارتقاء بالأسس التعليمية لطلبة الكلية ليس من خلال الأعداد الضخمة فقط وإنما من خلال الأبحاث الامتصاصية، وفي مقدمتها الامتصاصية ذوي الخبرة والعلم في المجالات القانونية المختلفة سواء أكانوا من أبناء الوطن أم أوفياء في الدول العربية المختلفة. وفي نهاية المحاضرة دار نقاش موسع بين المحاضر والمستمع من الأسئلة والاطئلة بخصوص موضوع المحاضرة.

جامعة البترا تستضيف المستشار اللبناني العراقي لمناقشة تطور فواعل القانون الدولي الخاص

جامعة البترا تستضيف المستشار اللبناني العراقي لمناقشة تطور فواعل القانون الدولي الخاص

جامعة البترا تستضيف المستشار اللبناني العراقي لمناقشة تطور فواعل القانون الدولي الخاص

جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي لمناقشة تطور قواعد القانون الدولي الخاص

19 | ٢٠٢٤-١٢-٠٨ | ١٠:٠٨ - ١٠:٠٨



صوت بعلان :

استضافت كلية الحقوق في جامعة البترا محاضرة للمستشار الثقافي لجمهورية العراق في المملكة الأردنية الهاشمية الأستاذ الدكتور حيدر الأمين بعلوان: "تطور عنصر الفرض القانوني في قواعد القانون الدولي الخاص" على مسرح الأناضول في كلية الإعلام صرحها رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور راسي عبد الرحيم وعدد من عمداء ومدري الدوائر الإدارية، وطلبة الجامعة.

ركزت المحاضرة على التغيرات التي شهدتها القواعد القانونية الدولية الخاص منذ نشأته وأهميته دوره في مواجهة تحديات النزاعات العابرة للحدود الوطنية.

وأشار الدكتور الأمين إلى أن عنصر "الفرض" يشير إلى ضرورة تحديد القواعد الواجب تطبيقها عند وجود نزاعات ذات طابع دولي، موضحاً أنه في سياق القانون الدولي الخاص، تعتبر "الفرض" ضرورة أساسية لتحديد الإطار القانوني الذي سيطبق على النزاع الدولي، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها القواعد الوطنية مع قوانين أنظمة قانونية أخرى.

وأوضح الأمين أن الحاجة إلى قواعد القانون الدولي الخاص تظهر بوضوح عند وجود نزاع بين أطراف ينتمون إلى دول مختلفة، إذ تسعى قواعد القانون الدولي الخاص إلى إيجاد قاعدة قانونية "فرض" سلطتها على النزاع لضمان حل عادل ومنصف، ويتجلى هذا الفرض من خلال "قواعد الأستاذ" التي تستخدم لتحديد القانون الأجنبي المنسوبة للنزاع، بناء على معايير موضوعية مثل مكان إبرام العقد، ومكان تنفيذ الالتزامات، وجنسية الأطراف.

ويهدف هذا النهج إلى تحقيق التوازن بين القواعد الوطنية المختلفة، مع مراعاة سيادة الدول وصالح الأطراف، ومن شأن هذا الفرض القانوني في هذا السياق لا يقتصر فقط على اختيار القانون، بل يمتد إلى ضمان وجود إطار قانوني واضح وعادل يمكن الاعتماد عليه لحل النزاعات ذات الطابع الدولي بطريقة عادلة.

وأشار الأمين إلى أن القانون الدولي الخاص يركز كأداة أساسية لمعالجة النزاعات ذات الطابع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حين أصبحت الحاجة ملحة لتنظيم النزاعات بين الدول والأفراد من جنسيات مختلفة، ولتفادي النظر إلى دور "قواعد الأستاذ" في تحديد القانون الواجب تطبيقه عند وجود نزاع مستعرج. "قواعد الأستاذ" كعنصر أساسي في هذه العملية، وتوضح أن هذه المعايير لا تكتفي بتطبيق القانون المناسب بناء على طبيعة النزاع والأطراف المعنية، وهو ما يساهم في تحقيق الانسجام القانوني على مستوى دولي.

تطرق الدكتور الأمين إلى فلسفة القانون الدولي الخاص مقارنة بالقانون المدني، مؤكداً أن الأول يركز على تقارب المواقف بين الأنظمة القانونية المختلفة، خاصة في القضايا ذات الطابع الدولي، بينما يهتم القانون المدني بتنظيم العلاقات داخل الدولة الواحدة. وأشار الأمين إلى أن فلسفة القانون الدولي الخاص تسعى إلى التقريب بين الثقافات القانونية، بما يعكس التنوع الثقافي العنصر.

وشدد المحاضر على أهمية القانون الدولي الخاص في حماية حقوق الأطراف المتنازعة وتعزيز العدالة، من خلال التوعية والتفويض المؤسساتية المعاصرة، وأكد أن هذا القانون يلعب دوراً محورياً في تحقيق التوازن بين القواعد الوطنية والدولية، ويساهم في استنزاف النزاعات بين الدول والأفراد.

وأختم الأمين محاضرته بدعوة الجامعات والمؤسسات القانونية إلى تعزيز البحث العلمي في هذا المجال، مشيراً إلى ضرورة دعم الحكومات لتطوير التشريعات التي تراعي التطورات الحديثة في العلاقات الدولية، وأثنى على هذه المحاضرة ضمن جهود جامعة البترا في تعزيز وعي طلبة بالثقافة القانونية الدولية الرامية ودعم الفهم المتخصص في مجال القانون الدولي الخاص.

وكان الدكتور علي الدباس عميد كلية الحقوق قد رحب في بداية اللقاء بالمحاضر وبيّن أنه الأكاديمي والأستاذ البارز في الجامعات العراقية والمختص بالقانون الدولي الخاص، وحرص على إرضي الجامعات العالمية، الذي يقوم في الوقت الحالي بمهام حسان تتمثل برعاية الطلبة العراقيين في مختلف مراحلهم الدراسية الجامعية، إذ إن هذا الدور المهم الذي يقوم به لم ينفعه في مواصلة جهوده في ترويض الطلبة من أبناء كليات الحقوق بالبحث المعارف القانونية في مجال تخصصه الدقيق، وخص طلبة الحقوق في جامعة البترا بهذا الجهد المميز.

وأضاف بأن موضوع المحاضرة يرمي اختياره بعناية فائقة ويهدف تنمية قدرات الطلبة على التحليل العميق للمسائل القانونية، وما يرضى بذكره القانوني إلى أسمى درجته، وأكد أن كلية الحقوق في جامعة البترا وبرعاية دائمة من رئاسة الجامعة الموقرة، تسعى إلى الإثراء بالمستوى التعليمي لطلبة الكلية ليس من خلال الفعاليات الصحية فقط وإنما من خلال التنبؤات المنهجية، وهي مقدمات استضافة ذوي الخبرة والعلم في المجالات القانونية المختلفة سواء أكانوا من أبناء الوطن أم أجنبيات في الدول العربية الشقيقة.

وفي نهاية المحاضرة دار نقاش موسع بين المحاضر والحضور من الأمانة والطلبة بخصوص موضوع المحاضرة.






7

الرجعية - تعليم وجمعيات

جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي لمناقشة قواعد القانون الدولي الخاص

09/03/2019 13:00:00
عمان - استضافت كلية الحقوق في جامعة البترا محاضرة للمستشار الثقافي جمهورية العراق في المملكة الأردنية الهاشمية الأستاذ الدكتور خير الدين الأمين، بعنوان: "تطور عنصر القرض والقانون في قواعد القانون الدولي الخاص" على مسرح الأريط في كلية الإعلام، حضرها رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم وعدد من عمداء وعمدي الفروع الإدارية، وطلبة الجامعة.

ركزت المحاضرة على التغيرات التي شهدها القانون الدولي الخاص منذ نشأته وأهمية دوره في مواجهة تحديات النزاعات العابرة للحدود الوطنية.

وأشار الدكتور الأمين إلى أن عنصر "القرض" يشير إلى ضرورة تحديد القوانين الواجب تطبيقها عند وجود نزاعات ذات طابع دولي، موضحاً أنه في سياق القانون الدولي الخاص، يعتبر "القرض" ضرورة أساسية لتحديد الإجراء القانوني الذي يسبق على النزاع الدولي، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها القوانين الوطنية مع قوانين أنظمة قانونية أخرى.

وأوضح الأمين أن الحاجة إلى قواعد القانون الدولي الخاص تُلهم ويوضح عند وجود نزاع بين أطراف ينتمون إلى دول مختلفة، إذ تفسر قواعد القانون الدولي الخاص إلى إيجاد قاعدة قانونية "قرض" سُلطتها على النزاع لضمان حل عادل ومنصف، وبغض هذا القرض من خلال "قواعد الإسناد" التي تُستخدم لتحديد القانون الأنسب لتسوية النزاع، بناءً على معايير موضوعية مثل مكان إبرام العقد، ومكان تنفيذ الالتزامات، وطبيعة الأطراف.

ويهدف هذا البحث إلى تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية المختلفة، مع مراعاة سيادة الدول ومصالح الأطراف. ومن ثمّ فإنّ القرض القانوني في هذا السياق لا يقتصر فقط على اختيار القانون، بل يمتد إلى ضمان وجود إطار قانوني واضح وفعال يمكن الاعتماد عليه لحل النزاعات ذات الطابع الدولي بطريقة عادلة.

وأشار الأمين إلى أن القانون الدولي الخاص مرآة أساسية لمعالجة النزاعات ذات الطابع الدولي منذ بداية الحرب العالمية الثانية، حين أصبحت الحاجة ملحة لتنظيم النزاعات بين الدول والأفراد من حيثيات مختلفة، وبحث النظر إلى دور "قواعد الإسناد" في تحديد القانون الواجب تطبيقه عند وجود نزاع، مستعرضاً "مناخات الإسناد" كمعيار أساسي في هذه العملية، وأوضح أن هذه الضوابط تُعلم تطبيق القانون المناسب بناءً على طبيعة النزاع والأطراف المعنية، وهو ما يسهم في تحقيق الانسجام القانوني على مستوى دولي.

تطرق الدكتور الأمين إلى فلسفة القانون الدولي الخاص مقارنة بالقانون المدني، مؤكداً أن الأول يركز على تقريب المواقف بين الأنظمة القانونية المختلفة، خاصة في القضايا ذات الطابع الدولي، بينما يهتم القانون المدني بتنظيم العلاقات داخل الدولة الواحدة. وأشار الأمين إلى أن فلسفة القانون الدولي الخاص تُسعى إلى التقريب بين الثقافات القانونية، بما يعكس التوجه الثقافي العالمي.

وشدد المحاضر على أهمية القانون الدولي الخاص في حماية حقوق الأطراف المتنازعة وتعزيز العدالة في ظل العولمة والتغيرات الجيوسياسية المعاصرة، وأكد أن هذا القانون ليس دوراً محورياً في تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية والدولية، ويسهم في استقرار العلاقات بين الدول والأفراد.

واختتم الأمين محاضرته بدعوة الجامعات والهيئات القانونية إلى تعزيز البحث العلمي في هذا المجال، مشيراً إلى ضرورة دعم الحكومات تطوير التشريعات التي تراعي التطورات الجديدة في العلاقات الدولية.

وأثنى هذه المحاضرة ضمن جهود جامعة البترا في تعزيز وعي طلبة بالقطاعات القانونية الدولية الرائدة، ودعم القيم المتعصص في مجال القانون الدولي الخاص.

وكان الدكتور علي الدباس عميد كلية الحقوق قد رحب في بداية اللقاء بالمحاضر وبين أنه الأكاديمي والأستاذ البارز في الجامعات العراقية، وانتمى بالقانون الدولي الخاص، وخبر أرقى الجامعات العالمية، الذي يقوم في الوقت الحالي بمهام حسان كمثل رعاية الطلبة العراقيين في مختلف مراحلهم الدراسية الجامعية، إلا أن هذا الدور المهم الذي يقوم به لم يتعمق من مواصلة جهوده في تزويد الطلبة من أبناء كليات الحقوق بأحدث المعارف القانونية في مجال تخصصه الدقيق، وحسن طلبة الحقوق على التعامل الصحيح للمسائل القانونية، وتجاوز المحاضرة ثم اختياره حياة طاقته ويهدف تنمية قدرات الطلبة على التعامل الصحيح للمسائل القانونية، وتجاوز تفكيرهم القانوني إلى أسمى درجاته، وأكد أن كلية الحقوق في جامعة البترا لديها وريثية ذاتها من رئاسة الجامعة الموقرة. أسس إلى الارتقاء بالمستوى التعليمي لطلبة الكلية ليس من خلال التفاعلات الصفية فقط وإنما من خلال التفاعلات الاجتماعية، وفي مقدمتها استضافة ذوي الخبرة والاطمئنان في المجالات القانونية المختلفة سواء أكانوا من أبناء الوطن أم أجانباً في الدول العربية الشقيقة.

وفي نهاية المحاضرة دار نقاش موسع بين المحاضر والمستمرون من الأسئلة والطلبة وتعمرس موضوع المحاضرة.



.8

جامعة البتراء تستضيف المستشار الثقافي العراقي لمناقشة تطور قواعد القانون الدولي الخاص

08/12/2024



استضافت كلية الحقوق في جامعة البتراء محاضرة للمستشار الثقافي لجمهورية العراق في المملكة الأردنية الهاشمية الأستاذ الدكتور خير الدين الأمين، بعنوان: "تطور عنصر الفرض والقانون في قواعد القانون الدولي الخاص" على مسرح الألباط في كلية الإعلام، حضرها رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، وعدد من عمداء، ومديري الدوائر الإدارية، وطلبة الجامعة. ركزت المحاضرة على التعريفات التي شهدتها القانون الدولي الخاص منذ نشأته، وأهمية دوره في مواجهة تحديات النزاعات العابرة للحدود الوطنية.

وأشار الدكتور الأمين إلى أن عنصر "الفرض" يشير إلى ضرورة تحديد القوانين الواجب تطبيقها عند وجود نزاعات ذات طابع دولي، موضحاً أنه في سياق القانون الدولي الخاص، يعتبر "الفرض" ضرورة أساسية لتحديد الإطار القانوني الذي سيطبق على النزاع الدولي، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها القوانين الوطنية مع قوانين أنظمة قانونية أخرى. وأوضح الأمين أن الحاجة إلى قواعد القانون الدولي الخاص تظهر بوضوح عند وجود نزاع بين أطراف ينتمون إلى دول مختلفة؛ إذ تسعى قواعد القانون الدولي الخاص إلى إيجاد قاعدة قانونية "تفرض" سلطتها على النزاع لضمان حل عادل ومنصف. ويتجلى هذا الفرض من خلال "قواعد الإسناد" التي تستخدم لتحديد القانون الأنسب لتسوية النزاع، بناءً على معايير موضوعية مثل مكان إبرام العقد، ومكان تنفيذ الالتزامات، وجنسية الأطراف.

ويهدف هذا النهج إلى تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية المختلفة، مع مراعاة سيادة الدول ومصالح الأطراف. ومن ثَمَّ، فإن الفرض القانوني في هذا السياق لا يقتصر فقط على اختيار القانون، بل يمتد إلى ضمان وجود إطار قانوني واضح وفعال يمكن الاعتماد عليه لحل النزاعات ذات الطابع الدولي بطريقة عادلة. وأشار الأمين إلى أن القانون الدولي الخاص يزداد أهمية لمعالجة النزاعات ذات الطابع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حين أصبحت الحاجة ملحة لتنظيم التفاعلات بين الدول والأفراد من جنسيات مختلفة، ولتفت النظر إلى دور "قواعد الإسناد" في تحديد القانون الواجب تطبيقه عند وجود نزاع مستقرضاً "صابط الإسناد" كعنصر أساسي في هذه العملية. وأوضح أن هذه الصوابت تنظم تطبيق القانون المناسب بناءً على طبيعة النزاع والأطراف المعنية، وهو ما يساهم في تحقيق الانسجام القانوني على مستوى دولي.

تطرق الدكتور الأمين إلى فلسفة القانون الدولي الخاص مقارنة بالقانون المدني، مؤكداً أن الأول يركز على تقريب المواقف بين الأنظمة القانونية المختلفة، خاصة في القضايا ذات الطابع الدولي، بينما يهتم القانون المدني بتنظيم العلاقات داخل الدولة الواحدة. وأشار الأمين إلى أن فلسفة القانون الدولي الخاص تسعى إلى التقريب بين الثقافات القانونية، بما يعكس التنوع الثقافي العالمي.

وشدد المحاضر على أهمية القانون الدولي الخاص في حماية حقوق الأطراف المتنازعة وتعزيز العدالة. في ظل العولمة والتغيرات الجيوسياسية المعاصرة، وأكد أن هذا القانون يلعب دوراً محورياً في تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية والدولية، ويساهم في استقرار العلاقات بين الدول والأفراد. واختتم الأمين محاضرته بدعوة الجامعات والمؤسسات القانونية إلى تعزيز البحث العلمي في هذا المجال، مشيراً إلى ضرورة دعم الحكومات لتطوير التشريعات التي تراعي التعقيدات الجديدة في العلاقات الدولية. وتأتي هذه المحاضرة ضمن جهود جامعة البتراء في تعزيز وعي طلبةها بالقضايا القانونية الدولية الراهلة، ودعم الفهم المتخصص في مجال القانون الدولي الخاص.

وكان الدكتور علي الدباس عميد كلية الحقوق قد رحب في بداية اللقاء بالمحاضر وبين أنه الأكاديمي والأستاذ البارز في الجامعات العراقية، والمختص بالقانون الدولي الخاص، وخريج أرقى الجامعات العالمية، الذي يقوم في الوقت الحالي بمهام جسام تتمثل برعاية الطلبة العراقيين في مختلف مراحلهم الدراسية الجامعية. إلا أن هذا الدور المهم الذي يقوم به لم يمنعه من مواصلة جهوده في تزويد الطلبة من أبناء كليات الحقوق بأحدث المعارف القانونية في مجال تخصصه الدقيق، وحسن طلبة الحقوق في جامعة البتراء بهذا الجهد المميز، وأضاف بأن موضوع المحاضرة تم اختياره بعناية فائقة ويهدف تنمية قدرات الطلبة على التحليل العميق للمسائل القانونية، وبما يرقى بفكرهم القانوني إلى أعلى درجاته، وأكد أن كلية الحقوق في جامعة البتراء -برعاية دائمة من رئاسة الجامعة الموقرة- تسعى إلى الارتقاء بالمستوى التعليمي لطلبة الكلية ليس من خلال الفاعل الصيفية فقط وإنما من خلال النشاطات اللامنهجية، وفي مقدمتها استضافة ذوي الخبرة والعلم في المجالات القانونية المختلفة سواء أكانوا من أبناء الوطن أم أرحمتنا في الدول العربية الشقيقة.

وفي نهاية المحاضرة دار نقاش موسع بين المحاضر والحضور من الأساتذة والطلبة بخصوص موضوع المحاضرة.



الرئيسية / خبر وصورة

جامعة البتراء تستضيف المستشار الثقافي العراقي لمناقشة تطور قواعد القانون الدولي الخاص

2017-12-03 10:00 AM



أخبار البلد -

استضافت كلية الحقوق في جامعة البتراء محاضرة للمستشار الثقافي لجمهورية العراق في المملكة الأردنية الهاشمية الأستاذ الدكتور خير الدين المصير، بعنوان "تطور عنصر القرض والقانون في قواعد القانون الدولي الخاص" على مسرح الأناضول في كلية القانون، ضمها رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، وعدد من أعضاء ومديري الدوائر الإدارية، ونبذة الجامعة.

ركزت المحاضرة على الثغرات التي شهدها القانون الدولي الخاص منذ نشأته، وأهمية دوره في مواجهة تحديات الالتزامات العابرة للحدود الوطنية.

وأشار الدكتور الأمين إلى أن عنصر "القرض" يشير إلى ضرورة تحديد القوانين الواجب تطبيقها عند وجود نزاعات ذات طابع دولي، موضحاً أنه في سياق القانون الدولي الخاص، يعتبر "القرض" ضرورة أساسية لتحديد الإطار القانوني الذي سيطبق على النزاع الدولي، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها القوانين الوطنية مع قوانين أنظمة قانونية أخرى.

وأوضح الأمين أن الحاجة إلى قواعد القانون الدولي الخاص تكوّن بوضوح عند وجود نزاع بين أطراف ينتمون إلى دول مختلفة، إذ تسعى قواعد القانون الدولي الخاص إلى إيجاد قاعدة قانونية "عامة" تنطبق على النزاع لضمان حل عادل ومنصف، ويتجلى هذا القرض من خلال "قواعد الإسناد"، التي تستخدم لتحديد القانون المناسب لتسوية النزاع، بناء على معايير موضوعية مثل مكان إبرام العقد، ومكان تنفيذ الالتزامات، وخصية الأطراف.

ويهدف هذا النهج إلى تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية المختلفة، مع مراعاة سيادة الدول ومصالح الأطراف، ومن ثمر، فإن العرض القانوني في هذا السياق لا يقتصر فقط على اختيار القانون، بل يمتد إلى ضمان وجود إطار قانوني واضح وعمل يمكن الاعتماد عليه لحل النزاعات ذات الطابع الدولي بطريقة عادلة.

وأشار الأمين إلى أن القانون الدولي الخاص يوز كأداة أساسية لمعالجة النزاعات ذات الطابع الدولي منذ بداية الحرب العالمية الثانية، حين أصبحت الحاجة ملحة لتنظيم العلاقات بين الدول والأفراد من جنسيات مختلفة، ولقد انظر إلى دور "قواعد الإسناد" في تحديد القانون الواجب تطبيقه عند وجود نزاع، مستعرضاً "مبادئ الإسناد" كعناصر أساسية في هذه العملية، وأوضح أن هذه المبادئ تلزم تطبيق القانون المناسب بناء على طبيعة النزاع والأطراف المعنية، وهو ما يساهم في تحقيق التماسك القانوني على مستوى دولي.

تطرق الدكتور الأمين إلى خاتمة القانون الدولي الخاص مقارنة بالقانون المدني، مؤكداً أن الأول يركز على تهريب المواقف بين الأنظمة القانونية المختلفة، خاصة في القضايا ذات الطابع الدولي، بينما يهتم القانون المدني بتنظيم العلاقات داخل الدولة الواحد.

وأشار الأمين إلى أن خاتمة القانون الدولي الخاص تسعى إلى التفرقة بين الثقافات القانونية، بما يكفئ النمو الثقافي العالمي.

وشدد المحاضر على أهمية القانون الدولي الخاص في حماية حقوق الأطراف المتنازعة وتعزيز العدالة، في ظل العولمة والتغيرات الديموسياسية المعاصرة، وأكد أن هذا القانون يلعب دوراً محورياً في تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية والدولية، ويساهم في استقرار العلاقات بين الدول والأفراد.

وانتظم الأمين محاضراته بدعوة الجامعات والمؤسسات القانونية إلى تعزيز البحث العلمي في هذا المجال، مشيراً إلى ضرورة دعم الحكومات لتطوير التشريعات التي تراعي التغيرات الجديدة في العلاقات الدولية.

وتأتي هذه المحاضرة ضمن جهود جامعة البتراء في تعزيز وعي طلابها بالفكر القانوني الدولية الرائدة، ودعم الفهم المتخصص في مجال القانون الدولي الخاص.

وكان الدكتور علي الدياس عميد كلية الحقوق قد رحب في بداية اللقاء بالمحاضر وبين أنه الأكاديمي والأستاذ البارز في الجامعات العراقية، والمختص بالقانون الدولي الخاص، ودرج أقرى الجامعات العالمية، الذي يقوم في الوقت الحالي بمهام جسام تتمثل برعاية الطلبة العربيين في مختلف دولتهم الدراسية الأجنبية، إذ أن هذا الدور الهام الذي يقوم به لم يمنعه من مواصلة جهوده في تزويد الطلبة من أبناء كليات الحقوق بأحدث المعارف القانونية في مجال تخصصه الحقوقي، وخص طلبة الحقوق في جامعة البتراء بهذا النهج المميز وأسماها بأن موضوع المحاضرة تم اختياره بعناية فائقة ويهدف تنمية قدرات الطلبة على التحليل العميق للمسائل القانونية، وهذا يراعى تكوّن القانوني إلى أعلى درجته، وأكد أن كلية الحقوق في جامعة البتراء فخرها بالتمتع من رئاسة الجامعة الموقرة- تسعى إلى الارتقاء بالمستوى التعليمي لطلبة الكلية ليس من خلال الفعاليات الصفية فقط وإنما من خلال النشاطات التمهيدية، وفي مستهلها استضافته نخبة البتراء وأهله في المحادثة القانونية المختلفة سواء أكتفوا من أبناء الوطن أم أجنبية في المجال العربية الشريفة.

وهي نهاية المحاضرة دار نقاش موسع بين المحاضر والحضور عن الأساندة الوطنية بخصوص موضوع المحاضر.



.10

جامعة البترا تستضيف المشاعر الثقافي العراقي لمناسبة تطور قواعد القانون الدولي الخاص



09:52:25 08-12-2014

مرايا - استضافت كلية الحقوق في جامعة البترا محاضرة تأسست لمتشاور القانوني جمهورية العراق في المملكة الأردنية الهاشمية الأستاذ الدكتور عبد النبي الأمين بعنوان: تطور قواعد القانون الدولي الخاص والقانون في قواعد القانون الدولي الخاص" على مسرح الأبنية في كلية الإغلام، حضرها رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور ياسر عبد الرحيم، وعدد من عمداء ومعاوني الدوائر الإدارية والقانونية بالجامعة.

وكانت المحاضرة على التفاتت التي شجدها القانون الدولي الخاص منذ نشأته، وأهمية دوره في مواجهة تحديات النزاعات العابرة للحدود الوطنية.

وأشار الدكتور الأمين إلى أن عصر "الفرانس" يلمح إلى ضرورة تحديث القوانين الواسع تطبيقها على حدود إراعات ذات طابع دولي، مؤكداً أنه في سياق القانون الدولي الخاص، يلزم "الفرانس" ضرورة أساسية لتجديد الإطار القانوني الذي يهيئ على النزاع الدولي، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها القوانين الوطنية مع قوانين الدولة المكونة له.

وأوضح الأمين أن العملية التي أفراد القانون الدولي الخاص تطوّر بوضوح عدد ووجود نزاع بين أطراف يتناولون إلى دول مختلفة، إذ أسي أفراد القانون الدولي الخاص إلى إيراد قاعدة قانونية "الفرانس" سيطرتها على النزاع لضمان حل عادل ومنصف، وتلجأ هذا الفرع من خلال "القواعد الأساسية" التي تستخدم لتجديد القانون لأسباب تتعلق بالنزاع، بناء على معايير موضوعية مثل مكان الإيداع، ومكان تقيّد الإثراء، وجنسية الأطراف.

ويهدف هذا النهج إلى تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية المختلفة، مع مراعاة سيادة الدول ومصالح الأطراف، ومن ثمة فإن الفرع القانوني في هذا السياق لا يقتصر فقط على اختيار القانون، بل يمتد إلى ضمان وجود إطار قانوني واضح وعادل يمكن الاعتماد عليه لحل النزاعات ذات الطابع الدولي بطريقة عادلة.

وأشار الأمين إلى أن القانون الدولي الخاص يزد كفاءة أساسية لتجديد النزاعات ذات الطابع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حين أصبحت الحاجة ملحة لتنظيم العلاقات بين الدول والأفراد من حيثيات مختلفة، وأصبح الفرع إلى دور "القواعد الأساسية" في تحديد القانون الواجب تطبيقه عند وجود نزاع، مستعرضاً أهمية "الإستة" كعصر أساسي في هذه العملية، وأوضح أن هذه الضوابط تطوّر تحقيق التكافؤ المناسب بناء على طبيعة النزاع والأطراف المعنية، وهو ما يسهم في تحقيق الانسجام القانوني على مستوى دولي.

تفرد الدكتور الأمين إلى السلة القانون الدولي الخاص، مفرقة بالقانون المدني، مؤكداً أن الإول يركز على تقرب المواقف بين الأنظمة القانونية المختلفة، خاصة في القضايا ذات الطابع الدولي، بينما يهتم القانون المدني بتطبيق العلاقات ذات الطابع الوطني، وأشار الأمين إلى أن السلة القانون الدولي الخاص تسعى إلى التفرقة بين العلاقات القانونية، بعضها يفرغ القانوني العام.

وحدد المحاضر على أهمية القانون الدولي الخاص في حماية حقوق الأطراف المتنازعة وتعزيز العدالة، في ظل العولمة والتغيرات التكنولوجية المتسارعة، وأكد أن هذا الفرع يلمح دوراً محورياً في تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية والدولية، ويسهم في استمرارية العلاقات بين الدول والأفراد.

والتزم الأمين محاضراته بتعددية الجامعات والهيئات القانونية التي تعزز البحث العلمي في هذا المجال، مشيراً إلى ضرورة دعم الحكومات تطوير التشريعات التي تراعي التطورات الجديدة في العلاقات الدولية.

وختاماً هذه المحاضرة ضمن جهود جامعة البترا في تعزيز وعي طلابها بالقانونية الدولية الأبحاث، ودعم العلم المتخصص في مجال القانون الدولي الخاص.

وكان الدكتور على الدباس عميد كلية الحقوق قد ركب في بداية اللقاء بالمحاضر وبين أنه التكميلي والأستاذ الفوق في الجامعات العراقية والخاص بالقانون الدولي الخاص، وأخرج أرفق الجامعات العالمية، الذي يقوم أرفق العمل بهيئة محاميه ومنه تلتزم بتربية الطلبة القانونيين في مختلف مجالات الدراسة الجامعية، إلا أن هذا الدور المهم الذي يقوم به لم يمتعه من مواصلة جهوده في تربية الطلبة من أبناء قبائل الخلق بحث المعرفة القانونية في مجال تخصصه اللغوي، وكما تلبية الحقوق في جامعة البترا بهذا الجهد النبيل، وأضاف بأن موضوع المحاضرة تم اختياره بحسب أهمية المادة ويهدف تنمية قدرات الطلبة على التعامل الصحيح مع النزاعات القانونية، وما يرفق بفرق القانون إلى أسس درجته، وأكد أن كلية الحقوق في جامعة البترا يحرص على تنمية من رغبة الجامعة المتوارث تسعى إلى الإثراء بالسنوي التعليمي للطلبة ليس من خلال الفعاليات العلمية فقط وإنما من خلال المناسبات الاجتماعية، وفي مقدمتها استضافة ذوي الخبرة والتميز في المجالات القانونية المختلفة سواء أكانوا من أبناء الوطن أم أوفدوا في الدول العربية الشقيقة.

وفي نهاية المحاضرة دار نقاش ممتع بين المحاضر والمحضور من الأسئلة والظنية بخصوص موضوع المحاضرة.



تابعنا على
تويتر
تبعنا على
فيسبوك
تابعنا على
يوتيوب



جامعة البترا تستضيف المستشار الثقافي العراقي لمناقشة تطور قواعد القانون الدولي الخاص

On ديسمبر 8, 2024

المرمأ...استضافت كلية الحقوق في جامعة البترا محاضرة للمستشار الثقافي لجمهورية العراق في المملكة الأردنية الهاشمية الأستاذ الدكتور خير الدين الأمين، بعنوان: "تطور عنصر الفرض والقانون في قواعد القانون الدولي الخاص" على مسرح الألباط في كلية الإعلام، حضرها رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، وعدد من العمداء، ومديري الدوائر الإدارية، وطلبة الجامعة.

ركزت المحاضرة على التغيرات التي شهدتها قواعد القانون الدولي الخاص منذ نشأته، وأهمية دوره في مواجهة تحديات النزاعات العابرة للحدود الوطنية.

وأشار الدكتور الأمين إلى أن عنصر "الفرض" يشير إلى ضرورة تحديد القوانين الواجب تطبيقها عند وجود نزاعات ذات طابع دولي، مؤكداً أنه في سياق القانون الدولي الخاص، يُعتبر "الفرض" ضرورة أساسية لتحديد الإطار القانوني الذي سيطبق على النزاع الدولي، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها القوانين الوطنية مع قوانين أنظمة قانونية أخرى.

وأوضح الأمين أن الحاجة إلى قواعد القانون الدولي الخاص تُكثف بوضوح عند وجود نزاع بين أطراف يتبعون إلى دول مختلفة؛ إذ تسعى قواعد القانون الدولي الخاص إلى إيجاد قاعدة قانونية "تفرض" سلطتها على النزاع لضمان حل عادل ومنصف، ويتجلى هذا الفرض من خلال "قواعد الإسناد"، التي تُستخدم لتحديد القانون الأنسب لتسوية النزاع، بناءً على معايير موضوعية مثل مكان إبرام العقد، ومكان تنفيذ الالتزامات، وجنسية الأطراف.

ويهدف هذا النهج إلى تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية المختلفة، مع مراعاة سيادة الدول ومصالح الأطراف. ومن ثم، فإن الفرض القانوني في هذا السياق لا يقتصر فقط على اختيار القانون، بل يمتد إلى ضمان وجود إطار قانوني واضح وفعال يمكن الاعتماد عليه لحل النزاعات ذات الطابع الدولي بطريقة عادلة وأشار الأمين إلى أن القانون الدولي الخاص يزد كفاءة أساسية لمعالجة النزاعات ذات الطابع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حين أصبحت الحاجة ملحة لتنظيم التفاعلات بين الدول والأفراد من جنسيات مختلفة، ولفت النظر إلى دور "قواعد الإسناد" في تحديد القانون الواجب تطبيقه عند وجود نزاع، مستعرضاً "ضابط الإسناد" كعنصر أساسي في هذه العملية، وأوضح أن هذه الضوابط تنظم تطبيق القانون المناسب بناءً على طبيعة النزاع والأطراف المعنية، وهو ما يساهم في تحقيق الانسجام القانوني على مستوى دولي.

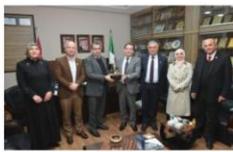
تطرق الدكتور الأمين إلى فلسفة القانون الدولي الخاص مقارنة بالقانون المحلي، مؤكداً أن الأول يركز على تقريب المواقف بين الأنظمة القانونية المختلفة، خاصة في القضايا ذات الطابع الدولي، بينما يهتم القانون المحلي بتنظيم العلاقات داخل الدولة الواحدة وأشار الأمين إلى أن فلسفة القانون الدولي الخاص تسعى إلى التقريب بين الثقافات القانونية، بما يعكس التنوع الثقافي العالمي.

وشدد المحاضر على أهمية القانون الدولي الخاص في حماية حقوق الأطراف المتنازعة وتعزيز العدالة، في ظل العولمة والتغيرات الجيوسياسية المعاصرة، وأكد أن هذا القانون يلعب دوراً محورياً في تحقيق التوازن بين القوانين الوطنية والدولية، ويساهم في استقرار العلاقات بين الدول والأفراد.

واختتم الأمين محاضرته بدعوة الجامعات والمؤسسات القانونية إلى تعزيز البحث العلمي في هذا المجال، مشيراً إلى ضرورة دعم الحكومات لتطوير التشريعات التي تراعي التعقيدات الجديدة في العلاقات الدولية، وتأتي هذه المحاضرة ضمن جهود جامعة البترا في تعزيز وعي طلابها بالقضايا القانونية الدولية الراهنة، ودعم الفهم المتخصص في مجال القانون الدولي الخاص.

وكان الدكتور علي الدياس عميد كلية الحقوق قد رحب في بداية اللقاء بالمحاضر وبين أنه الأكاديمي والأستاذ البارز في الجامعات العراقية، والمختص بالقانون الدولي الخاص، وخريج أرقى الجامعات العالمية، الذي يقوم في الوقت الحالي بمهام جسام تمثل رعاية الطلبة العراقيين في مختلف برامجهم الدراسية الجامعية، إلا أن هذا الدور المهم الذي يقوم به لم يمنعه من مواصلة جهوده في تزويد الطلبة من أبناء كليات الحقوق بأحدث المعارف القانونية في مجال تخصصه الدقيق، وخص طلبة الحقوق في جامعة البترا بهذا الجهد المميز وأضاف بأن موضوع المحاضرة تم اختياره بعناية فائقة ويهدف تنمية قدرات الطلبة على التحليل العميق للمسائل القانونية، وبما يرفق بفكرهم القانوني إلى أسنى درجاته، وأكد أن كلية الحقوق في جامعة البترا وبرعاية دائمة من رئاسة الجامعة الموقرة- تسعى إلى الارتقاء بالمستوى التعليمي لطلبة الكلية ليس من خلال الفعاليات الضمنية فقط وإنما من خلال النشاطات الامنهجية، وفي مقدمتها استضافة ذوي الخبرة والعلم في المجالات القانونية المختلفة سواء أكانوا من أبناء الوطن أم إخواننا في الدول العربية الشقيقة.

وفي نهاية المحاضرة دار نقاش موسع بين المحاضر والحضور من الأساتذة والطلبة بخصوص موضوع المحاضرة



أخذ عدم استقبال طلبات العام الحالي ولن يكون مستقبلاً الناصر لـ «الدستور»: توزيع مخزون «هيئة الخدمة» بشكل قطاعي



**الإعلان عن تعيينات
2025 في آذار منها
60% بالإعلان المفتوح**

**انتهاء تعيين المخزون
من طلبات التعيين
كاملاً خلال 3 أعوام**

**انتقال تدريجي من
المفهوم التقليدي
و«التنافسي» للإعلان المفتوح**

عمان - نيفين عبد الهادي

@AddustourNews

تم تعيين ما نسبته (45%) من مخزون الهيئة، وما نسبته (55%) من خلال الإعلان المفتوح. وأشار الناصر إلى أنه سيتم الانتقال التدريجي من المفهوم التقليدي في العمل بأسلوب قوائم الانتظار، والدور التنافسي، إلى الإعلان المفتوح الذي يتيح المنافسة، ورفع الكفاءة وتطوير المهارات، حيث سيتم الانسحاب تدريجياً وفقاً لما هو معدّ بهذا الشأن من الترشيح من خلال الهيئة إلى الإعلان المفتوح تدريجياً وصولاً لمرحلة الانتهاء التام من المفهوم التقليدي للدور خلال عام 2027، لافتاً إلى أن الأمور ستكون منظمة ووفقاً لرؤى وخطة معدة بشكل جيد ولن تشهد أي فوضى أو خطوات غير منظمة. ورداً على سؤال «الدستور» عن وقع هذه التغييرات على عمل الهيئة، وفيما إذا كان هذا سحبا لصلاحياتها، بين الناصر أن ما يحدث هو تغيير من عمل «ديوان الخدمة المدنية» لما هو أفضل وأكثر أثراً، ممثلاً في «الهيئة»، حيث سيتعدى عمل الهيئة الطابع التقليدي العادي، وسيكون هناك انسحاب من الأنشطة المباشرة، ومنها موضوع التعيينات حيث ستتولى الوزارات والمؤسسات الحكومية الإعلان عن وظائفها الشاغرة واستقبالها وفرزها، منبهاً إلى أن الهيئة سيكون لها دور بهذا الشأن، وهو دور رقابي على هذه الوزارات والمؤسسات. وأوضح الناصر أن ما يحدث هو تحول مهم وعميق في مهام ومسؤوليات الهيئة، التي باشرت عملياً بأعمال التخطيط المركزية للعمل القطاع العام، في حين سيكون الجانب التنفيذي غير مركزي، وستقوم الوزارات والمؤسسات الحكومية بتنفيذ هذا الجانب.

قال رئيس هيئة الخدمة والإدارة العامة سامح الناصر إن الهيئة سوف تنتهي من تعيين مخزونها من طلبات التعيين بشكل كامل خلال الثلاثة أعوام المقبلة، مؤكداً أنها وضعت آلية لتوزيع مخزونها من طلبات التعيين على ثلاثة أعوام حتى 2027، حيث ستنتقل آلية التعيين في أجهزة الدولة المختلفة إلى الإعلان المفتوح الذي يُتيح المنافسة، ويمنح فرصة أكبر أمام المواطنين للتقدم للوظيفة الحكومية.

وذكر الناصر في حديث خاص لـ «الدستور» أن هيئة الخدمة والإدارة العامة لم تستقبل أي طلبات تعيين العام الحالي 2024، ولن تستقبل أي طلب مستقبلاً، فلن يتم مراكمة مزيد من طلبات التعيين، مؤكداً أنه تم إيقاف استقبال طلبات التعيين الجديدة الواردة إلى الهيئة كلياً وبشكل قطعي اعتباراً من الثلاثين من تشرين الثاني 2023، ولن يتم استقبال أي طلبات جديدة. وأعلن الناصر أنه سيتم خلال شهر آذار من العام المقبل الإعلان عن تعيينات العام 2025، التي سيتضمن جزء منها تعيينات من مخزون الهيئة، في حين تلتها تعيينات بنسبة تتجاوز 60% من خلال الإعلان المفتوح.

ولفت الناصر إلى أنه سيتم توزيع مخزون الهيئة التي حلت مكان ديوان الخدمة المدنية من طلبات التعيين بشكل قطاعي بما يتفق مع لامركزية التعيين خاصة بين قطاعي التعليم والصحة، وهما الأعلى نسبة في التعيينات الحكومية. وشدد بالقول: «لن يحدث أي حالة إرباك، كما لن يشعر بذلك أحد، وعملياً في العام الحالي

13.